

قياس مستويات ربحية المصارف الإسلامية وتحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية

دراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2010-2004)

م. سجي فتحي محمد الطائي

م.م. شيماء وليد عبد الهادي

قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة الموصل

قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة الموصل

الملخص

تسعى المصارف الإسلامية كمؤسسة مالية إلى تعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات استثمارية تنسجم مع تعاليم الدين الإسلامي، وتمثل الربحية هدفاً رئيساً لها وأمرًا ضروريًا لبقائها واستمرارها. كما تعد أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الأموال المتاحة في ظل التطورات والأزمات المالية والمصرفية التي طالت العديد من دول العالم. وبذلك جاء البحث ليتناول موضوع الربحية في المصارف الإسلامية وبيان تركيبتها وأساليب قياسها معتمدين في ذلك على مجموعة البركة المصرفية كعينة بحثية لقياس وتحليل مستويات الربحية الخاصة بكل نشاط من أنشطتها وللفترة (2004_2010) بهدف التعرف على أكثر الأنشطة ربحية للمجموعة.

Measuring and Analyzing Profitability Levels in the Islamic .Banks under the Global Financial crisis

Analytical Study for the Albaraka Banking Group for Period (2004_2010)

Abstract

The Islamic Banks ,as a financial institution ,looking for to direct its savings in an Investment fields matching with the principles of Islamic religion. Profitability represents a basic aim for these banks, and an important matter to remain and continue. It considers as an important mean to measure the management efficiency in using the available funds under the financial and banking crisis in many countries in the world.

The paper deals with the profitability subject in the Islamic banks to show its structure and its measuring style depending on the banking of Albaraka group as a research sample to measure and analyze the profitability levels relating to all of their activities for the period (2004 – 2010) aiming to know which activity is the most profitable activity within the group

المقدمة

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة أزمات مالية متتالية أثرت وبشكل كبير في القطاع المالي والمصرفي. وانسحبت هذه الآثار إلى أغلبية المصارف العاملة في دول العالم ومنها المصارف العربية. ونتيجة لذلك أعلنت الكثير من المصارف إفلاسها بسبب عجز المقترضين عن سداد ما بذمتهم إلى المصرف فضلاً عن تأثر الأسواق المالية بالأزمة المالية العالمية الأمر الذي انعكس على محفظة الأوراق المالية للمصارف. في حين نجد أن المصارف الإسلامية تنتهج سياسة توظيف أموال تنسجم مع فلسفة العمل المصرفي طبيعته الإسلامية وتعتمد على الاستثمار المشترك فضلاً عن اشتراك أطراف أخرى في تحمل الخسائر في حالة حدوثها انسجاماً مع المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية و كان هذا سبباً في محدودية تأثير الأزمة المالية العالمية عليها.

وتعد المصارف الإسلامية مؤسسات مالية لها دور حيوي ومهم في تعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات استثمارية تنسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بمبدأ مشاركة جميع الأطراف في الأرباح والخسائر في حالة حدوثها.

ومما لا شك فيه أن هدف الربحية هو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية كما هو الحال بالنسبة لبقية المصارف مع فارق الآليات والوسائل بين المصارف الإسلامية والتقليدية. فالربح هو هدف جميع المصارف وسبب في بقائها واستمرارها وتطورها.

وبناءً على ما تقدم تم قياس وتحليل ربحية مجموعة البركة المصرفية فضلاً عن تحليل تركيبة هذه الأرباح لمعرفة الأنشطة التي تمارسها المجموعة وحجم الأرباح المتحققة عنها في ظل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها. ولتحقيق ذلك تم عرض موضوع البحث في مبحثين رئيسيين تناول المبحث الأول خلفية نظرية عن طبيعة العمل المصرفي الإسلامي في ظل العائد والمخاطرة في حين تناول المبحث الثاني عرض لقياس وتحليل ربحية مجموعة البركة المصرفية في ظل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها، وخلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات الخاصة بموضوع البحث.

أهمية البحث

تمارس المصارف الإسلامية دوراً كبيراً في استقطاب الأموال وتوجيهها إلى مجالات استثمارية مختلفة تنسجم مع فلسفة وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي محققة أرباحاً عالية فاقت حجم الأرباح المتحققة في المصارف التقليدية، وهذا يعود إلى التزام مبادئ الدين الإسلامي الذي يعتمد على قاعدة المشاركة بالربح والخسارة وتحريم كل أشكال بيع الدين بالدين ونظام المشتقات المالية التي تعتمد على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهل كل ذلك كان سبباً في حماية المصارف الإسلامية من الأزمة المالية العالمية. وتأتي أهمية البحث من أهمية قياس ربحية مجموعة البركة المصرفية عينة البحث في ظل المخاطر التي تتعرض لها وبيان تركيبة إرباحها بهدف التعرف على أكثر الأنشطة ربحية لديها إلى جانب التعرف على سياسة توظيف الأموال في مجموعة البركة المصرفية.

مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث في انتهاج مجموعة البركة المصرفية لسياسات توظيف لأموالها غير متوازنة على الرغم من تعدد مجالات الاستثمار المنسجمة مع تعاليم الشريعة الإسلامية وزيادة الأرباح عنها ، الأمر الذي انعكس على زيادة حجم المخاطر كمخاطر الائتمان والسيولة ورأس المال فضلاً عن زيادة المخاطر التشغيلية.

فرضيات البحث

يتبنى البحث اختبار الفرضيات الآتية:

1. يتجه حجم الأرباح متمثل بمؤشر العائد/ حق الملكية ROE إلى التزايد في ظل تزايد حجم المخاطر التي تتعرض لها مجموعة البركة المصرفية خلال فترة البحث.
2. تنتهج مجموعة البركة المصرفية سياسة توظيف واضحة ومتوازنة بهدف تحقيق التنوع في أنشطتها وتقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في ظل الأزمة المالية العالمية.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. التعرف على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي في ظل العائد والمخاطرة.
2. بيان مصادر أرباح المصارف الإسلامية وأهم العوامل المؤثرة فيها.
3. قياس ربحية مجموعة البركة المصرفية باستخدام طريقة العائد/حق الملكية ROE.
4. تحليل تركيبة أرباح مجموعة البركة المصرفية للفترة (2004- 2010).

عينة البحث وحدودها

بهدف تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم اختيار مجموعة البركة المصرفية لتكون عينة للبحث. أما حدود البحث الزمانية فتمثلت بالفترة (2004_ 2010).

المبحث الأول: طبيعة عمل المصارف الإسلامية في ظل العائد والمخاطرة

يسعى المصرف الإسلامي حاله حال المصارف الأخرى الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها هدف الربحية الذي يسعى إلى تحقيقه كونه سببا في بقاء المصرف واستمرار عمله في السوق المصرفي ومؤشرا على كفاءته في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديه.

تختلف مصادر أرباح المصرف الإسلامي عنها في المصارف التقليدية باستثناء العمليات المصرفية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية. فعمل المصرف الإسلامي يستمد شرعيته من الدين الإسلامي والمبادئ التي جاء بها وان تحقيق الأرباح الناتجة عن عمليات الاستثمار والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة ارباح موزعة على المودعين والمساهمين تؤدي الى زيادة القيمة

السوقية للأسهم وزيادة قدرة المصرف على المنافسة في السوق المصرفي ، كما يعد دليلاً على نجاح المصرف الإسلامي في عمله.(البلتاجي، 2005 ، صفحة الكترونية)

ويعتمد المصرف الإسلامي في عمله على الاستثمار المباشر من قبل المصرف او المشاركة مع غيره في أنشطة مختلفة تحقق له أرباحاً بعيداً عن التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً التي تعتمد عليها المصارف التقليدية في تحقيق أرباحها من خلال توظيف الأموال في القروض.(قحف ، 2004، 45،

وهذا يعني أن المصرف الإسلامي يعتمد في عمله على مبدأ استحقاق الربح بالعمل واستحقاق الربح بالمال. إذ يقوم باستثمار الودائع على أساس المشاركة بالأرباح و يحدد منذ البداية حصة المودع في الأرباح بنسبة مئوية.(المصري، 2001 ، 73 ، 92)

ويتميز أسلوب المصرف الاسلامي في تمويل المشروعات الهادفة الى تنمية المجتمع الاسلامي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.(صوان، 2008 ، 110)

1-1 مفهوم الربحية وأهميتها في المصارف الإسلامية

يعرف الربح بأنه الزيادة على رأس المال نتيجة تقلبيه وإدارته.(البعلي ، 1990، 68) ويتمثل الربح المتحقق في زيادة إيرادات المصرف على تكاليفه، اذ يعد حجم الأرباح المتحقق سنوياً المعيار الرئيس لمدى كفاءة الإدارة .(صوان، 2008، 34) أما الربحية فتتمثل العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.كما تعبر الربحية عن ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة ارباح موزعة على المودعين والمساهمين(النجار ، 2009، 69)

ويعد هدف تعظيم الربحية هدفاً أساسياً لجميع المصارف وأمرأ ضرورياً لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف كما تعد أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.(عقل ، 2000، 27)

وتتمثل الربحية أهمية كبيرة للمصرف تتمثل في الآتي: (الحمداني، 2003 ، 88-89)(المشهوراوي، 2007، 65)

1. وسيلة لتنمية رأس المال كمصدر للتمويل الذاتي، وتشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عندما تقرر إدارة المصرف زيادة رأسمالها.
2. مؤشر على مدى نجاح إدارة المصرف في تحقيقها لأهدافها.

3. يعد هدف الربحية من الأهداف الرئيسة التي يسعى إلى تحقيقها المصرف الإسلامي وفقدان هذا الهدف يعني فقدان التبرير الاقتصادي لمواصلة عمله.
4. ضرورة لمقابلة المخاطر المختلفة والمتعددة التي يتعرض لها المصرف ولكي يتمكن من الاستمرار في أداء مهامه.
5. ضرورة لتحقيق أهداف أكثر شمولية وإستراتيجية كالنمو والتطوير والتوسع في عملية تقديم الخدمات المالية الجديدة والمبتكرة بالشكل الذي يحقق حاجات ورغبات الزبائن الحاليين والمرتبين مما يؤدي الى زيادة الثقة بالمصرف الاسلامي سواء من قبل المساهمين او المودعين.
6. تعد أداة للكشف عن نقاط القوة والضعف للمصرف وذلك بهدف قياس حالة التقدم والتأخر للمصرف فالأداء المالي الجيد يعد شرطاً أساسياً لتأمين بقاء المصرف في بيئة تنافسية فليس من السهولة ان تلتزم المصارف بالسيطرة على شروط البقاء والتطوير خاصة في ظل التحديات البيئية المعاصرة ومع ازدياد حجم القوى المتصارعة دون تلك الشروط الأساسية لتأمين بقائها ومواجهتها لتلك التحديات.
7. تعطي الربحية المرتفعة ثقة عالية للزبائن المتعاملين مع المصرف في إنهم يتعاملون مع مصرف ناجح في إدارته لأموالهم ومن ثم فهو يساعد المصرف في الحفاظ على الزبائن الحاليين واستقطاب زبائن جدد.

2-1 العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف الإسلامية أهمها ما يأتي:(أبو حمد وقُدوري، 2005، 345-346)

1. رغبة المصرف في تدعيم مركزه المالي وذلك عن طريق تدعيم الاحتياطات الحرة والمخصصات لمواجهة مخاطر معينة.
2. التزام المصرف جانب الأمان في اتخاذ قراراته التمويلية والاستثمارية.
3. رغبة المصرف في توفير السيولة في موجوداته وهذا يشكل إحدى المردودات السلبية لربحية المصرف وذلك لتقاطع الربحية مع السيولة.
4. رغبة المصرف في تقليل المخاطر الناتجة عن سحب الودائع ورغبته في زيادة موارد المصرف، بحيث تضمن استمراره في مزاولة نشاطه وليس ثمة شك في ان اطمئنان المودعين على ودائعهم تعد نتيجة حتمية لتدعيم المركز المالي للمصرف.
5. رغبة المصرف في إبقاء علاقة وطيدة مع الزبائن للمحافظة على ولائهم واستمرار تعاملهم من خلال منحهم تسهيلات كبيرة تؤدي إلى التأثير في أرباح المصرف.

6. سياسة المصرف في عدم دخول منافسين جدد فيعمل على تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية بأقل الأسعار.

1-3 مصادر أرباح المصارف الإسلامية

يمارس المصرف الإسلامي مجموعة كبيرة من الأنشطة المختلفة تأخذ أشكالاً متعددة منها ما يقوم به المصرف بمفرده بالاعتماد على رأسماله كما يدخل في استثمارات مشتركة مع الآخرين فضلاً عن إلى العمليات المصرفية الأخرى المنسجمة مع تعاليم الدين الإسلامي. وفيما يلي عرض لأبرز مصادر أرباح المصرف الإسلامي:

أولاً: الإيرادات الناتجة عن تقديم الخدمات المصرفية

تعد الإيرادات الناجمة عن تقديم الخدمات المصرفية والمتمثلة بأجور ورسوم الخدمات والعمولات ذات أهمية نسبية في نشاط المصرف الإسلامي. وتتمثل أهم هذه الخدمات بفتح الاعتمادات المستندية وتقديم خطابات الضمان والقيام بعمليات الصرف الأجنبي بيعة وشراء وإصدار الحوالات الداخلية والخارجية وتقديم الاستشارات والخبرات المالية والدراسات الاقتصادية وإدارة محافظ الزبائن وغيرها . (شحاته، 1977، 99)

ثانياً: الأرباح الناتجة عن عمليات الاستثمار المشترك

تتمثل بدخول المصرف الإسلامي مستثمراً بأمواله وأموال المشاركين في مجالات استثمارية تأخذ صور وأشكال متعددة منها:

- **المرابحة:** ويقصد بها ان يتفق المصرف والزبون على ان يقوم المصرف بشراء البضاعة ويلتزم الزبون بشرائها من المصرف وفق المواصفات المتفق عليها مع الزبون وتحدد نسبة الزيادة على سعر شراء السلعة مسبقاً ويكون معلوماً لدى الطرفين . ويعد نشاط المربحة من أكثر الأنشطة المربحة للمصرف الإسلامي. (المصري، 2001، 92)
- **المضاربة:** تتمثل باتفاق بين طرفين الأول مالك لرأس المال والثاني المستثمر وعند تحقيق الربح يتم تقسيمه حسب الاتفاق المبرم بينهما على ان يحدد المصرف الإسلامي منذ البداية حصة المودع في الأرباح بنسبة مئوية ويوزع الربح بين صاحب المال والعامل بحسب الاتفاق وأما الخسارة فتقع على صاحب المال ان لم يثبت تقصير المضارب في عمله. (جبر، 2008، 170)
- **المشاركة:** يقصد بالمشاركة عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك بالأموال للقيام بمشروع استثماري على وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ويتم تقسيم الأرباح بحسب الاتفاق أو بحسب نسبة المشاركة أما الخسائر فتقسم بحسب نسبة المشاركة فقط. (الزعاوي، 2008، 29)
- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** تتمثل بشراء الموجودات كالمعدات والآلات والسفن والطائرات وغيرها ثم يقوم المصرف بتأجيرها مقابل دفع أقساط محددة وقد تؤول الملكية في نهاية عقد

التأجير إلى المستأجر. ويعد هذا الأسلوب وسيلة استثمارية مرنة ومناسبة للمتعاملين مع المصرف الإسلامي.

• **استثمارات في الأوراق المالية:** وتشتمل المحفظة على الأسهم العادية للشركات والمصارف الإسلامية التي يستثمر المصرف الإسلامي أمواله فيها متوقعا الحصول على الأرباح. كما تشتمل على تمويل مشاريع المحافظ الاستثمارية من حسيطة إصدارات سندات المقارضة. (المصري، 2001، 98)

وهناك نشاطات أخرى يحقق من خلالها المصرف الإسلامي أرباحا مثل المزارعة والمساقاة وبيع الاستصناع وبيع السلم وغيرها.

ثالثا: الأرباح الناتجة عن عمليات الاستثمار المباشر التي يقوم بها المصرف بمفرده:

يقوم المصرف الإسلامي بالمساهمة في رؤوس أموال الشركات والمشروعات المختلفة ويتم ذلك من خلال قيام المصرف بشراء كل أو جزء من رأسمال الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب في السوق المالي. (طاييل، 1999، 211) كما يستثمر المصرف الإسلامي الودائع الجارية التي يضمنها المصرف ولا تستحق عائدا. (العجلوني ، 2010 ، 466)

1-4 طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية

عند الحديث عن الأرباح لابد من تناول المخاطر التي ترتبط بأنشطة المصرف الاستثمارية فالمخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية في عملها كثيرة ومتنوعة يمكن تقسيمها الى نوعين رئيسيين:

اولا: مخاطر تشترك فيه مع المصارف الأخرى وتضم:

أ- **مخاطر الائتمان:** وتتجم هذه المخاطر عن تخلف أو عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد وبالجودة المطلوبة في حال كان المؤجل سلعة. حيث كان نشاط المضاربة من أكثر الأنشطة مخاطرة (اذ تنشأ مخاطر المضاربة عن عدم قيام الزبون بدفع نصيب المصرف في الربح المستحق كما ان الأرباح لا تتحدد مسبقاً ثم تأتي مخاطر الاستصناع والسلم كونها تعتمد على تأجيل الحصول على المنتجات وقيمة هذه المنتجات غير معروفة في نهاية مدة العقد لذلك عاندها غير مضمون كما ان هناك احتمالات لعدم قيام الطرف الآخر بتسليم المنتج في الموعد المحدد في العقد لاحتمال حصول كوارث طبيعية ثم تأتي درجة مخاطر الإجارة والمرابحة. (نزال ، الوادي، 2010، 236)

وتنشأ مخاطر الائتمان بسبب مصادر متنوعة من أبرزها ما يلي: (الزعابي، 2008، 65-

(66)

• مخاطر الظروف العامة والمتعلقة بالظروف الاقتصادية و التطورات السياسية والاجتماعية.

• مخاطر الزبون والمتعلقة بالسمعة الائتمانية والملاءة المالية للزبون.

- مخاطر قطاع الصناعة نفسه وترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط التي يعمل فيه الزبون، ويختلف طبقا للظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية للقطاع.
- مخاطر تتعلق بأخطاء المصرف والخاصة بمدى كفاءة إدارة الائتمان في متابعة الائتمان الممنوح للزبون.
- ب- **مخاطر السوق** : وتنشأ عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم والسلع والموجودات المؤجرة .(عريقات ، عقل، 2010، 314)
- ج- **مخاطر التشغيل** : ينشأ هذا النوع من المخاطر عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد ومخاطر استخدام البرمجيات وتقنية الحاسبات الالكترونية أو أحداث خارجية.(النجار، 2009، 267)

د- **مخاطر السيولة**: تتمثل في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها. اذ يضطر المصرف الإسلامي الى الاحتفاظ بجزء كبير من موارده المتاحة مضحيا بعوائد توظيف هذه الأموال في سبيل الحفاظ على سلامته ومصادقته في ظل غياب منافذ يمكن للمصرف الإسلامي من خلالها الحصول على السيولة النقدية السريعة وتحوطا لطلبات مفاجئة .(العجلوني، 2010 ، 433)

ثانيا: مخاطر جديدة تنفرد بها المصارف الإسلامية

تظهر في موجودات المصرف الإسلامي ومطلوباته ، ففي جانب الموجودات يمكن للمصرف الدخول في استثمارات باستخدام صيغ المشاركة في الربح مثل المضاربة والمشاركة وصيغ التمويل التي تقوم على العائد الثابت مثل المرابحة والبيع بالتقسيط والاستصناع والسلم والإجارة . اما في جانب المطلوبات فالودائع لدى المصارف الإسلامية تكون على نوعين ودائع جارية وتكون هذه الودائع أمانة لدى المصرف يضمن استردادها عند الطلب وودائع استثمارية تشارك في مخاطر استثمارات المصرف الإسلامي. (عريقات ، عقل، 2010 ، 309)

المبحث الثاني : قياس ربحية مجموعة البركة المصرفية وتحليلها للفترة (2004_2010)

يسعى هذا المبحث الى قياس وتحليل ربحية مجموعة البركة المصرفية. ويمكن عرض المبحث بالشكل الاتي:

1-2 وصف عينة البحث

تأسست مجموعة البركة المصرفية كشركة مساهمة في مملكة البحرين عام 2002 ، وتزاول المجموعة أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمجموعة والشركات التابعة لها في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والأنشطة الاستثمارية. تعمل المجموعة تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي. وبلغ رأسمال المجموعة خلال عام 2010 حوالي (790) مليون دولار أمريكي. وتهدف إلى تقديم منتجات إسلامية مبتكرة وعالية الجودة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لصالح الزبائن. وتضم المجموعة عدد من الشركات التابعة الرئيسية والتي تم توحيدها بالقوائم المالية.

جدول (1) مجموعة المصارف التابعة لمجموعة البركة المصرفية

المصارف التابعة للمجموعة	نسبة الملكية لسنة 2010	سنة التأسيس	بلد التأسيس
مصرف البركة لبنان	98.50%	1991	لبنان
مصرف البركة الإسلامي _ البحرين	91.12%	1984	البحرين
مصرف البركة السودان	82.1%	1984	السودان
مصرف البركة تونس	78.4%	1983	تونس
مصرف التمويل المصري السعودي	73.7%	1980	مصر
المصرف الإسلامي الأردني	66.01%	1978	الأردن
مصرف البركة التركي للمشاركات	56.64%	1985	تركيا
مصرف البركة المحدود	56.3%	1989	جنوب أفريقيا
مصرف البركة الجزائري	55.9%	1991	الجزائر
مصرف البركة سوريا	23%	2009	سوريا

المصدر: التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لعام 2010.

2-2 قياس وتحليل ربحية مجموعة البركة المصرفية في ظل المخاطر المصرفية

باستخدام نموذج Dopont أو العائد على حق الملكية Return On Equity (ROE) الذي يعد مؤشراً متكاملاً لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ، وقد استخدم هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء المصارف وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصادر أرباح المصرف وحجمها ، ويوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الموجودات كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حق الملكية الى مستوى اعلى من العائد على الموجودات . ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب تتمثل بالاتي : (قرشي ، 2004 ،

(92_90) (Machiraju , 2008 , 113-114)

أولاً: مجموعة تتعلق بقياس العوائد

يحدد مؤشر العائد على الموجودات (ROA) Return On Assets من حاصل ضرب هامش الربح (PM) Profit Margin (في معدل منفعة الموجودات (AU) Asset Utilization

$$ROA = PM * AU$$

ويعكس هامش الربح مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويحتسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{هامش الربح} = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الإيرادات}$$

أما منفعة الموجودات فتشير إلى الاستغلال الأفضل للموجودات أي إنتاجية الموجود ويحتسب بالعلاقة الآتية :

$$\text{منفعة الموجود} = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الموجودات}$$

أما العائد على حق الملكية ROE فيمكن احتسابه بالشكل الآتي:

$$ROE = EM * PM * AU$$

أو عن طريق ضرب العائد على الموجودات ROA في مضاعف حق الملكية (EM) Equity Multiplier أو ما يعرف بالرافعة المالية. ويشير مضاعف حق الملكية EM إلى سياسة التمويل ومصادر أموال المصرف (سندات وأسهم) (Rose, 1999, 164)

- وتفسر هذه الصيغة الأداء بشكل أفضل فإذا حقق المصرف عائداً على حق الملكية مرتفعاً أو منخفضاً فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد/ الموجودات أو الرافعة المالية أو لكليهما فإذا كان السبب في ارتفاع العائد/ حق الملكية يعود إلى الرافعة المالية فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء وهكذا.

ويوضح جدول (2) مؤشرات قياس ربحية مجموعة البركة المصرفية للفترة

(2004_2010) باستخدام نموذج Dupont الآتي:

• العائد/ حق الملكية ROE

يظهر هذا المؤشر مدى اعتماد المجموعة على رأسمالها في تمويل موجوداتها فارتفاع المؤشر يشير إلى ارتفاع حجم المخاطر التي تواجه المجموعة. إذ كان مؤشر العائد/ حق الملكية متذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة البحث إذ حققت المجموعة أعلى نسبة عائد / حق الملكية خلال عام 2005 مقداره (13.4%) وإذا حللنا هذه النتائج إلى مصادرها أي إلى المؤشرين المساهمين في تحقيقها والمتمثلان بالعائد/ الموجودات ROA ومضاعف حق الملكية EM نجد أن ارتفاع معدل العائد/ حق الملكية ROE يعود بدرجة كبيرة إلى مؤشر ROA إذ بلغ (1.6%) مقابل انخفاض

مضاعف حق الملكية الى (8.2) مرة مقارنة بالعام السابق(2004) . اما ادنى نسبة ROE فكانت خلال عام 2004 اذ بلغ العائد/ الموجودات اذ بلغ خلال العام المذكور (1.1%) في المقابل بلغ مضاعف حق الملكية الى(8.9) مرة.

• العائد/ الموجودات ROA

اخذ مؤشر العائد/ الموجودات بالارتفاع خلال السنوات (2007_2004) ليصل عام 2007 الى (2%) وهو اعلى معدل خلال فترة البحث . واذا حللنا هذه النتائج الى مصادرها المكونة لها والمتمثلة بمؤشر صافي الدخل / الإيرادات التشغيلية PM ومؤشر منفعة الموجود AU نجد ان سبب الارتفاع يعود الى مؤشر PM بدرجة كبيرة جدا وهذا ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع خلال الفترة ليصل عام 2007 الى حوالي (45%) مشيراً الى زيادة الكفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف مقابل انخفاض مؤشر منفعة الموجود AU اذ انخفض خلال الفترة ليصل عام 2007 الى (4.4%) ويعود سبب الانخفاض الى انخفاض الإيرادات التشغيلية مقارنة بارتفاع في إجمالي الموجودات ويعكس ذلك عدم التنوع في محفظة المجموعة الاستثمارية اذ ركزت الاخيرة في نشاط المراقبة على حساب الأنشطة الأخرى. ثم اخذ مؤشر العائد/ الموجودات بعد ذلك بالانخفاض ليصل عام 2010 الى حوالي (1.2%) وهو اقل من المتوسط العام البالغ (1.5%) ويعود سبب الانخفاض الى انخفاض مؤشر منفعة الموجود بدرجة اكبر اذ بلغ (4.2%) عام 2010 مقابل ارتفاع مؤشر هامش الربح PM الى (29.3%) خلال العام المذكور.

جدول (2) مؤشرات ربحية مجموعة البركة المصرفية للفترة (2004_2010)

المؤشرات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	MEAN
العائد على الموجودات ROA	1.1	1.6	1.6	2	1.8	1.3	1.2	1.5
صافي الدخل/ الإيرادات التشغيلية PM	16.6	26.2	36.4	45.2	34.3	26.4	29.3	30.6
الإيرادات التشغيلية / الموجودات AU	6.4	6.3	4.5	4.4	5.4	4.8	4.2	5.1
مضاعف حق الملكية EM (مرة)	8.9	8.2	6.3	6.4	7	7.6	8.7	7.6
العائد على حق الملكية ROE	9.5	13.4	10.2	12.8	13	9.6	10.6	11.3

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2004_2010).

ثانياً: مجموعة تتعلق بقياس المخاطر

وتتضمن مؤشرات قياس المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف الإسلامية. ويوضح جدول (3) مؤشرات قياس المخاطر المصرفية لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2004_2010) الآتي:

1. **مخاطر الائتمان :** ويمكن احتسابها بالمؤشر **مخصص مخاطر التمويل والاستثمار/ حجم التمويل والاستثمار** الذي يشير الى مدى كفاية مخصص التمويل والاستثمار في مقابلة المخاطر التي تواجه المصرف، اذ تعد المخصصات ضماناً يساعد المصرف على تحمل خسائر الاستثمارات والتمويل. نلاحظ انخفاض مؤشر (مخصص التمويل والاستثمار/ حجم التمويل والاستثمار) خلال الفترة (2004_2008) ليصل عام 2008 الى مايقارب (2.5%) ثم ارتفع خلال عام 2009 ليعاود الانخفاض مرة ثانية خلال عام 2010 اذ بلغ حوالي (2.9%) ويشير انخفاض هذا المؤشر الى تزايد مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة.

2. **مخاطر السيولة :** وتحتسب بالمؤشرات الآتية:

• **حجم التمويل والاستثمار / إجمالي الودائع:** يشير الى مدى استخدام المصرف للودائع في تلبية حاجات الزبائن، اذ يظهر ارتفاع هذا المؤشر انخفاض في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين. ونلاحظ تزايد مؤشر حجم التمويل والاستثمار/ الودائع خلال الفترة (2004_2008) اذ بلغ مايقارب (91%) وهي مؤشر مرتفع جداً يشير الى ارتفاع في حجم المخاطر التي تواجه المجموعة، ثم انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل عام 2010 الى حوالي (84%) وهو اقل من المتوسط العام البالغ (84.8%).

• **حجم التمويل والاستثمار/ اجمالي الموجودات:** يشير الى مدى كفاءة ادارة المصرف في استخدام الاموال الموضوعة تحت تصرفها وادارتها. اذ ارتفع مؤشر حجم التمويل والاستثمار/ الموجودات ايضا خلال الفترة (2004_2008) وبلغ مايقارب (74%) خلال عام 2008 وهو مؤشر مرتفع يشير الى ارتفاع مخاطر السيولة التي تواجه المجموعة بسبب ان الجزء الاكبر من موجوداتها يتركز في نشاط المراقبة. ثم انخفض ليصل عام 2010 الى حوالي (72%) وهو اعلى من المتوسط العام البالغ (70.19%).

3. **مخاطر التشغيل :** وتحتسب بالمؤشر **صافي الدخل التشغيلي / عدد العاملين (انتاجية العامل)** ويشير الى مدى مساهمة العاملين في تحقيق الارباح. نلاحظ تزايد انتاجية العامل خلال الفترة (2004_2008) اذ بلغت انتاجية العامل خلال عام 2008 حوالي (46477) دولار ثم انخفضت لتصل عام 2010 الى حوالي (37198) دولار وهي اعلى من المتوسط العام البالغ (34617) دولار.

4. مخاطر راس المال : وتحتسب بالمؤشرات الآتية

• **حق الملكية / اجمالي الموجودات:** ويشير الى المدى الذي ذهب اليه المصرف في تمويل موجوداته من رأسماله. ارتفع مؤشر حق الملكية / الموجودات خلال الفترة (2004_2007) اذ بلغ عام 2007 مايقارب (16%) ثم انخفض خلال السنوات اللاحقة ليصل عام 2010 الى مايقارب (11%) وهو اقل من المتوسط العام البالغ (13.36%).

• **حق الملكية / اجمالي الودائع:** ويشير الى مدى مساهمة حقوق الملكية في تغطية اموال المودعين ومدى الحماية التي تؤمنها لهم. ونلاحظ تزايد هذا المؤشر خلال الفترة (2004_2007) ثم بدأ بالانخفاض خلال السنوات اللاحقة ليصل عام 2010 الى مايقارب (13%) وهو اقل من المتوسط العام البالغ (16.2%).

وبناءً على ماتقدم يتضح تزايد حجم المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة والتشغيل فضلاً عن زيادة مخاطر راس المال التي تعرضت لها مجموعة البركة المصرفية خلال فترة البحث الامر الذي انعكس سلباً على صافي الارباح المتحقق وبذلك نؤيد رفض فرضية البحث الاولى.

جدول (3) مؤشرات قياس المخاطر المصرفية لمجموعة البركة المصرفية

المخاطر المصرفية	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	MEAN
مخاطر الائتمان								
مخصص التمويل والاستثمار/حجم التمويل والاستثمار	5.01	3.92	3.35	2.86	2.53	3.01	2.92	3.37
مخاطر السيولة								
حجم التمويل والاستثمار/الودائع	74.12	78.41	88.92	91.40	91.16	85.74	83.94	84.81
حجم التمويل والاستثمار/ الموجودات	62.80	66.26	71.68	73.13	74.07	71.63	71.74	70.19
مخاطر التشغيل								
صافي الدخل التشغيلي / عدد العاملين	16726	30228	31769	35158	46477	44769	37198	34617

مخاطر رأس المال							
حق الملكية/ الموجودات	11.13	12.16	15.88	15.54	14.19	13.19	11.45
حق الملكية/ إجمالي الودائع	13.14	14.39	19.70	19.42	17.47	15.79	13.40
	16.19						13.36

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2004_2010).

2-3 تحليل تركيبة أرباح مجموعة البركة المصرفية

إن الهدف من تحليل تركيبة أرباح مجموعة البركة المصرفية هو التعرف على أكثر الأنشطة ربحية للمجموعة والجدول (4) الأهمية النسبية لصافي الدخل المتحقق من عقود تمويل واستثمارات مشتركة وذاتية يوضح ان الأهمية النسبية للدخل من عقود البيع قد بلغت خلال عام 2004 (63.3%) وازدادت خلال السنوات اللاحقة لتصل عام 2010 حوالي (82.5%) من صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة وذاتية. في حين شكل الدخل من الاستثمارات الذي يضم الدخل من الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة واستثمارات عقارية واستثمارات في شركات زميلة ما نسبته (32 %) خلال عام 2004 وهي أعلى نسبة متحققة خلال الفترة. أما أدنى أهمية نسبية للاستثمارات فكانت خلال السنوات عام 2008 حوالي (8.4%) من صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة وذاتية. أما الدخل المتولد من أنشطة المجموعة الأخرى المتمثلة بالمضاربة والمشاركة وإجارة منتهية بالتملك والأخرى فكانت أهميتها النسبية محدودة خلال فترة البحث.

وبناءً على ما تقدم يتضح أن مجموعة البركة المصرفية تعتمد بشكل كبير على عقود البيع المرابحة والاستثمارات في تحقيق عوائدها في حين شكل الدخل المتأتي من أنشطة المجموعة الأخرى أهمية نسبية محدودة.

جدول (4)

الأهمية النسبية لصافي الدخل المتحقق من عقود تمويل واستثمارات مشتركة وذاتية لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2004_ 2010)

السنوات	2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010	
	المبالغ	الأهمية النسبية %	المبالغ	الأهمية النسبية %	المبالغ	الأهمية النسبية %	المبالغ	الأهمية النسبية %	المبالغ	الأهمية النسبية %	المبالغ	الأهمية النسبية %	المبالغ	الأهمية النسبية %
دخل من عقود البيع	170979	63.3	268942	65.5	372489	75.1	521468	79.6	718624	83.2	782717	83	781282	82.5
إجارة منتهية بالتمليك	(1912)	(0.7)	13639	3.3	18808	3.8	28842	4.4	24758	2.9	17649	2.9	34512	3.6
دخل من الاستثمارات	87254	32.3	100095	24.4	68130	13.7	59575	9.1	72363	8.4	88531	9.4	91492	9.7
التمويل بالمضاربة	7928	2.9	11020	2.7	15953	3.2	15903	2.4	13899	1.6	11306	1.2	18633	2
دخل من المشاركة	3698	1.4	5849	1.4	6739	1.4	11029	1.7	24383	2.8	22089	2.3	21373	2.2
أخرى	2149	0.8	10917	2.7	14067	2.8	18129	2.8	9229	1.1	11260	1.2	—	—
صافي الدخل المتحقق	270096		410462		496186		654946		863256		943552		947827	

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2004_ 2010).

2-4 تحليل سياسة توظيف أموال مجموعة البركة المصرفية

يساعد تحليل تركيبة مصادر أموال مجموعة البركة المصرفية وبيان طبيعتها في التعرف على القدرة الاستثمارية للمجموعة وحجم الأموال المتاحة للتوظيف وبالتالي التعرف على سياسة المجموعة في توظيف هذه الأموال. ويتضح من جدول (5) أن الحسابات الجارية للزبائن شكلت أهمية نسبية لم تتجاوز (20.7%) خلال فترة البحث في حين كانت الأهمية النسبية لودائع الاستثمار المطلقة كبيرة جداً تراوحت بين (64.9%) خلال عامي 2006 و 2007 و (69.3%) خلال عام 2004 وتعد هذه الودائع من المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها المجموعة في تحقيق أرباحها من خلال توظيف هذه الودائع في مجالات استثمارية مختلفة (كالمرابحة والمشاركة والمضاربة....الخ). أما حق الملكية فتراوحت أهميته النسبية بين (11.8%) خلال عام 2004 و (16.7%) خلال عام 2006 ، وتوظف المجموعة جزءاً من رأس مالها وبشكل مستمر انطلاقاً من مبدأ عدم اكتناز الأموال وحبسها عن تحقيق مصلحة المجتمع، أما الجزء الآخر فيؤدي وظيفته الرئيسية في حماية أموال المودعين. كما يتضح من جدول (5) أن تطور إجمالي مصادر أموال المجموعة قد انعكس على تطور حجم التمويل والاستثمار وبالتالي على حجم صافي الأرباح المتحقق عن توظيف هذه الأموال. وكانت أعلى نسبة نمو لإجمالي مصادر الأموال خلال عام 2007 إذ بلغت (32%) الأمر الذي انعكس على تطور حجم التمويل والاستثمار الذي بلغ (35%) وحقق أرباحاً مقدارها (200.8) مليون دولار وبنسبة نمو (62%) ويعود السبب في زيادة الأرباح إلى أرباح بيع شركة تابعة للمجموعة. أما أدنى نسبة نمو متحققة لإجمالي مصادر الأموال فكانت خلال عام 2008 إذ بلغت حوالي (8%) انعكس على حجم التمويل والاستثمار بنسبة نمو (9.5%) محقق نسبة نمو ضئيلة جداً في صافي الأرباح بلغت (0.1%). أما في عام 2009 فنلاحظ انخفاض في صافي الأرباح المتحققة بنسبة (16.7%) عن السنة السابقة ويعود ذلك إلى تأثير مجموعة البركة المصرفية بالأزمة المالية العالمية وانتهاج سياسات احترازية من خلال زيادة سيولتها النقدية والاحتباس تجاه احتمال انهيار السيولة لدى بعض المصارف على اعتبار أن ذلك سيؤدي إلى انعكاسات خطيرة على بقية المصارف ولهذا السبب فقد اتخذت المجموعة التدابير اللازمة خلال عام 2009 من أجل التوسع بحذر شديد في نشاطاتها التمويلية الأمر الذي انعكس على مستويات الدخل المتولدة من استخدامات الأموال المختلفة. ومما تقدم نلاحظ أن مجموعة البركة المصرفية قد اعتمدت سياسة توظيف لا تتسجم مع طبيعة وحجم الأموال المتاحة لديها متأثرة بالأزمة المالية فالمصارف الإسلامية لا تعمل في بيئة منعزلة عن المصارف الأخرى وبالتالي فهي تتأثر بها وبما يجري من تطورات وتحديات على الساحة المالية والمصرفية في ظل الانفتاح والتحرر المالي. وبناءً على ذلك نؤيد رفض فرضية البحث الثانية.

جدول (5)

مصادر واستخدامات الأموال لمجموعة البركة المصرفية وصافي الأرباح السنوية للفترة (2004 - 2010) (المبالغ بملايين الدولارات)

النود	حسابات جارية للعملاء		الأهمية النسبية %	ودائع الاستثمار المطلق		الأهمية النسبية %	حق الملكية		إجمالي مصادر الأموال	نسبة النمو %	مجموع التمويل والاستثمار		المبالغ	نسبة النمو %	صافي الأرباح السنوية
	المبالغ	المبالغ		المبالغ	المبالغ		المبالغ	المبالغ			المبالغ	المبالغ			
السنوات									—	—	3193	—	77	—	—
		910.6	18.9	3333.1	69.3	566	11.8	4809.7	24.5	31	4179	31	103	33.8	2004
		1185.6	19.8	4033.1	67.4	767	12.8	5985.7	21	21	5466	30.8	124	20.4	2005
		1334	18.4	4697.4	64.9	1211	16.7	7242.4	32	32	7389	35	200.8	62	2006
		1792.6	18.6	6222.8	64.9	1569.7	16.4	9585.1	8	8	8088	9.5	201	0.1	2007
		2078.8	20	6732.7	65	1550.2	15	10361.7	21.4	21.4	9431.5	16.6	167	(16.7)	2008
		2607.8	20.7	8238.6	65.5	1736.8	13.8	12583	19	19	11392	20.8	193	15.6	2009
		2906	19.4	10240	68.4	1818	12.2	14964							2010

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2004 _ 2010).

الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن عرض أهمها بالآتي:

1. تمثل المصارف الإسلامية مؤسسات مالية لها دور حيوي في تعبئة الموارد وتجميع المدخرات وتسعى من وراء ذلك إلى تحقيق الأرباح إلى جانب الأهداف الاجتماعية من خلال مزاولة مجموعة من الأنشطة المصرفية والتي تتسجم مع تعاليم الشريعة الإسلامية كالمrabحة والمشاركة والمضاربة.... الخ ، فضلاً عن الأرباح المتحققة من مزاولتها لأنشطة مشابهة لتلك الموجودة في المصارف التقليدية والتي لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
2. يعد نشاط المrabحة من الأنشطة المهيمنة على الأنشطة الاستثمارية في مجموعة البركة المصرفية وذلك لارتفاع نسبة الدخل المتولدة عن هذا النشاط.
3. اتضح من خلال تحليل تركيبة أرباح مجموعة البركة المصرفية أن المجموعة تركز وبشكل كبير في الدخل المتولد من عقود البيع (المrabحة) في تحقيق أرباحها على حساب الأنشطة الأخرى الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ورأس المال التي تواجه المجموعة.
4. إتباع مجموعة البركة المصرفية سياسات متحفظة واحترازية لضمان المحافظة على وضع سيولة جيدة إلى جانب تحقيق أرباح معقولة في ظل الأزمة المالية العالمية التي أثرت على عمل المصارف في دول العالم كافة.

أما أهم المقترحات فتمثلت بالآتي:

- ❖ ضرورة انتهاج سياسة واضحة ومتوازنة في توظيف الأموال من قبل مجموعة البركة المصرفية تتسجم مع طبيعة الأموال المتاحة أمامها في ظل المستجدات والتطورات التي تشهدها السوق المصرفية.
- ❖ العمل على توظيف الأموال في مجالات استثمارية متنوعة وعدم التركيز على نشاط معين في تحقيق الأرباح لاسيما وان المصارف الإسلامية لديها تشكيلية متنوعة من الأنشطة التي تتسجم مع مبادئ الدين الإسلامي إلى جانب تحقيقها أرباحاً عالية فالتنوع يهدف إلى زيادة العوائد وتقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

• التقارير والوثائق الرسمية

1. التقارير المالية والميزانيات السنوية لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2004_2010).

• الدوريات والرسائل الجامعية

1. الزعابي ، تهاني محمود محمد ، 2008، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. الحمداني ، رافعة إبراهيم ، 2003، بيئة المهمة وأثرها في مخاطرة وربحية المصارف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.
3. المشهراوي، احمد حسين احمد، 2007، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
4. قريشي ، محمد جموعي ، 2004، تقييم أداء المؤسسات المصرفية (دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994_2000) مجلة الباحث ، العدد الثالث.

• الكتب

1. ابو حمد، رضا صاحب ، قدوري ، فائق مشعل ، 2005، إدارة المصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
2. البعلي ، عبد الحميد محمود ، 1990، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق_ دراسة مقارنة وموازنة للجوانب القانونية والمصرفية والفقهية، ط1، التوفيق للطباعة والنشر ، القاهرة.
3. العجلوني ، محمد محمود ، 2010، البنوك الإسلامية أحكامها _ مبادئها _ تطبيقاتها المصرفية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان.
4. المصري ، رفيق يونس ، 2001 ، بحوث في المصارف الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي ، دار المكتبي ، ط1، سوريا.

5. النجار ، إخلاص باقر ، 2009، المصارف الإسلامية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق.
6. جبر ، هشام ، 2008، إدارة المصارف ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.
7. شحاته ، شوقي إسماعيل ، 1977، البنوك الإسلامية، ط1 ،دار الشروق ، جدة.
8. صوان، محمد حسن، 2008، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي(دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، ط2 ، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن.
9. طایل ، مصطفى كمال السيد ، 1999، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مطابع غباشي، طنطا ، مصر.
10. عريقات ، حربي محمد ، عقل، سعيد جمعة ، 2010، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، ط1، دار وائل للنشر، الأردن.
11. عقل ، مفلح ، 2000، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، ط2 ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.
12. قحف ، منذر ، 2004 ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي _ بحث تحليلي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
13. نزال ، عبدالله إبراهيم ، الوادي ، محمود حسين ، 2010، الخدمات في المصارف الإسلامية(آليات تطوير عملياتها) ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان.

• المواقع الالكترونية

1. البلتاجي ، محمد ، 2005، صيغ التمويل في المصارف الإسلامية،

www.bltagi.com/sayag-tmweel.htm

ثانيا : المصادر الانكليزية

1. H.R. Machiraju ,2008 , Modern Commercial Banking, new age international limited publishers NewDelhi.
2. Peter S. Rose, 1999, Commercial Bank Management .4thed .Irwin MC Graw_Hill, U.S.A.